سلسلة النقابات المهنية

حول تجربة تجمع المهنيين السودانيين:

شهادة شخصية

محمد ناجي الأصم

عن الكاتب

محمد ناجي الأصم طبيب في الثلاثين من عمره، عضو لجنة أطباء السودان المركزية التي ما فتئت تناضل من أجل توفير خدمات صحية أفضل للشعب السوداني وتهيئة بيئة عمل أفضل للأطباء في جميع أنحاء السودان. قادت اللجنة إضرابات على مستوى البلاد في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عام 2016، ثم قادت أطول إضراب للأطباء في تاريخ السودان خلال الثورة السودانية، والذي استمر 207 يوماً حتى سقوط نظام البشير.

في منتصف عام 2018، أصبح محمد عضواً في اللجنة التنفيذية لتجمع المهنيين السودانيين، والمتحدث الرسمي باسمه. ساهم تجمع المهنيين السودانيين بدور محوري في تعبئة الجماهير في السودان من خلال قيادة الثورة وضمان سلميتها على طول الطريق، وهو تحالف نقابي يضم عدد من المنظمات المهنية والنقابات المستقلة والذي قاد لاحقا تأسيس قوى إعلان الحرية والتغيير، كأكبر تحالف في تاريخ السودان. التحالف الذي ساهم في قيادة الثورة. كان الأصم أيضاً عضواً في لجنة التفاوض التابعة لقوى إعلان الحرية والتغيير مع المجلس العسكري الانتقالي حتى التوقيع على الإعلان الدستوري وتأسيس السلطة الانتقالية بقيادة مدنيين والتي ستحكم السودان خلال السنوات الثلاث التالية.

ألقي القبض على الأصم في 4 كانون الثاني/يناير 2019 بعد أن أعلن عن نفسه بوصفه أول عضو في تجمع المهنيين السودانيين يظهر علانية، وأُطلق سراحه بعد 98 يوماً. ألقى الأصم إعلان الحرية والتغيير، وهو الميثاق الذي تشكلت على إثره قوى إعلان الحرية والتغيير بعد أن وقعت عليه الحركات الشبابية والأحزاب السياسية المعارضة ونجح في توحيد المجتمع السوداني في الداخل والخارج حول أهداف ومطالب معينة.

اعتقل محمد مرة أخرى لمدة أسبوعين عقب الانقلاب العسكري يوم 25 نشرين الأول/أكتوبر 2021 الذي أوقف الانتقال الديمقراطي للسلطة، الحكم العسكري الذي واجه ومايزال مقاومة هائلة من الشعب السوداني.

تحدث محمد في منتدى أوسلو للحرية عام 2020 عن تجربته الخاصة خلال الثورة السودانية، وكان من بين ثلاثة مرشحين نهائيين للحصول على جائزة توليب الهولندية لحقوق الإنسان عام 2020.

© 2022 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: تجمع المهنيين السودانيين

أيلول/سبتمبر 2022

المحتويات

مقدمة: السياق الحالي في السودان **1**

الهدف من الورقة وزاوية كتابتها **2**

القسم الأول | خلفية تاريخية عن دور النقابات والتحالفات النقابية **3**

القسم الثاني | نحو تشكل تجمع المهنيين السودانيين **4**

لجنة الأطباء وميلاد فكرة التجمع 4

2016: سنة مفصلية 4

التنظيم، رفع الوعي وأهمية التواصل الاعلامي 5

إضراب "السادس من أكتوبر" 5

... كرة الثلج التي تكبر: تنظيم وشعارات 5

استراتيجة لجنة الأطباء: قضايا الأطباء أولاً... 6

توسيع رقعة التحالفات... والتحديات أيضاً 6

تأسيس التحالف النقابي 6

القسم الثالث | اللائحة والهيكل والميثاق والخطة (البناء الداخلي للتجمع) **7**

المكتب التمهيدي لتجمع المهنيين السودانيين 7

الميثاق وإشكالية إسقاط النظام 7

هيكلية التجمع والتنظيم الافقي 8

الديناميات الداخلية للتجمع 8

القسم الرابع | من التأسيس لإعلان الحرية والتغيير وقيادة الثورة: ملف الأجور حتى الإعلان **10**

بوادر الانقسام 11

القسم الخامس | كيف ولماذا انقسم تجمع المهنيين السودانيين؟ **13**

دروس التجربة 14

حدود الدور السياسي للتجمع 15

القسم السادس | مستقبل التحالفات النقابية في السودان **16**

ملاحق **18**

مقدمة: السياق الحالي في السودان

يمر السودان حالياً في فترة حرجة من تاريخه، حيث يواصل الشعب السوداني حراكه الجماهيري السلمي في سبيل نيل الحرية والسلام والعدالة، شعارات ثورة ديسمبر الخالدة (2018)، والتي أطاحت الجنرال عمر البشير ونظامه العسكري - الإسلاموي.

فمنذ الخامس والعشرين من أكتوبر العام الماضي (2021) يقاوم الشعب السوداني بكل قوة وصلابة انقلاب قاده جنرالات القوات المسلحة السودانية بالتحالف مع قوات الدعم السريع وبعض الحركات المسلحة على السلطة الانتقالية والوثيقة الدستورية التي تشكلت عقب ثورة ديسمبر المجيدة.

لم تتوقف الاحتجاجات منذ أكتوبر الماضي، حيث شهدت كل الشهور الماضية تظاهرات مستمرة نظمتها وقادتها بشكل أساسي لجان المقاومة السودانية ودعمتها الأحزاب السياسية السودانية المعارضة للانقلاب والتنظيمات النقابية والمهنية. وهذا ما شكل ظاهرة جديدة غير مسبوقة في البلاد، تمثلت في مقاومة انقلاب عسكري بهذا الزخم والكثافة والإصرار، ما أفشل بصورة أو بأخرى الانقلاب نفسه، حيث لم يتمكن الجنرالات خلال أكثر من عشرة أشهر منذ الانقلاب أن يشكلوا حكومة، وظلوا في حالة ضغط مستمرة أجبرتهم باستمرار على البحث عن مخرج وتقديم التنازلات.

استخدم الانقلاب كل أدوات العنف التي يمتلكها ضد المتظاهرين السلميين، حيث سقط أكثر من مائة متظاهر معظمهم بواسطة الرصاص الحي المباشر، واعتقلت السلطات آلافاً آخرين. بالرغم من ذلك، لم تتوقف التظاهرات الأسبوعية في الخرطوم وولايات السودان المختلفة منذ لحظة الانقلاب، ليقف النظام في حيرة من أمره، وهو يحاول أن يعزز سلطته الجديدة.

بعد الانقلاب قادت لجان المقاومة العمل الجماهيري بصورة أساسية؛ ولجان المقاومة هي أجسام ديمقراطية قاعدية لامركزية في الأحياء تشكَّل معظمها خلال ثورة ديسمبر 2018 وما بعدها، تقوم، بشكل أساسي، بتنسيق التظاهر ونشاطات المقاومة السلمية في مناطق السودان المختلفة. تضم في عضويتها سكان الحي أو المنطقة المعينة بغض النظر عن الانتماءات الحزبية أو عدمها، يجمعها كعامل أساسي دعم أجندة الثورة والتغيير والديمقراطية، ورفض ومقاومة الحكم العسكري والشمولي بصورة عامة.
تحولت لجان المقاومة تدريجياً إلى الفاعل الأساسي في مقاومة الانقلاب، بعد أن ضرب الانقسام جسد تجمع المهنيين السودانيين منذ منتصف العام 2020، حيث كان التجمع ومنذ بداية الثورة في ديسمبر 2018 نقطة الارتكاز التي جمعت مكونات المجتمع المدني السوداني من نقابات وأحزاب سياسية وغيرها من مكونات تحت مظلة قوى الحرية والتغيير. وكنتيجة للانقسام، فقد التجمع ومكوناته المختلفة، قدرته على قيادة الفعل السياسي والجماهيري، وكان من عبقريات الشعب السوداني تمكّنه من توفير بدائل تستطيع باستمرار أن تقود الجماهير وتنال ثقتهم.

بالرغم من الانقسامات التي عاناها تجمع المهنيين السودانيين، ظل دور الأجسام النقابية والمهنية منذ الانقلاب وحتى الآن، مكملاً وداعماً لأدوار لجان المقاومة. لكن يمكن القول إنه دور هامشي مقارنة مع فعالية النقابات خلال فترة ثورة ديسمبر. فرغم استمرار الإضرابات المهنية في قطاعات مختلفة، إلا أن الدور الجماعي والمشترك للأجسام النقابية، ظل بعيداً عن المأمول والمتوقع إلى حد كبير.

الهدف من الورقة وزاوية كتابتها

تتناول هذه الورقة، بصفتها شهادة شخصية، تجربة تجمع المهنيين منذ بدايات تشكُّله في العام 2016 وحتى انقسامه في مايو 2020.

هذا التناول سيكون بناءً على التجربة الشخصية والمباشرة في كافة المراحل المذكورة، وبالتالي فإنها تعبر عن ملاحظات شخصية وفردية ولا علاقة لها بموقف الجسم أو الأجسام التي أنتمي أو انتمت إليها، حيث كنت منذ أواخر العام 2016 ممثل لجنة أطباء السودان المركزية في نقاشات ومجهودات تشكيل التجمع حتى الإعلان عنه في يوليو 2018، قبل أن أصبح عضواً في سكرتارية التجمع وأحد الناطقين الرسميين باسمه. وهي بالتالي نصٌّ يوثق الأحداث من وجهة نظر المشارك فيها، ويقدم إيجابياتها وسلبياتها، من أجل الاستفادة منها في المحطات المقبلة. كما ويوثق أهم البيانات التي صدرت خلال هذه الفترة (انظر الملاحق).

تنقسم الورقة إلى خمسة أقسام: القسم الأول، يقدم لمحة تاريخية عن العمل النقابي في السودان. القسم الثاني، يعرض للمحطات الأساسية التي سارعت في الوصول إلى لحظة تشكُّل تجمع المهنيين السودانيين. القسم الثالث، يغطي الأدوار المختلفة التي ساهم عبرها تجمع المهنيين في قيادة الثورة، ويستعرض الهياكل واللوائح الداخلية للتجمع. القسم الرابع، يوثق مسار تأسيس التجمع ودوره في الاحتجاجات الشعبية. القسم الخامس، يتطرق إلى الأسباب التي أدت الى انقسام تجمع المهنيين.
أما القسم السادس والأخير، فيقدم تصوراً للطريق إلى الأمام، بغية بناء تحالفات نقابية أكثر استقراراً وقوة.

القسم الأول | خلفية تاريخية عن دور النقابات والتحالفات النقابية

يعود تاريخ العمل النقابي في السودان إلى بدايات القرن العشرين مع أول نشاط نقابي احتجاجي نفذه عمال بصورة جماعية، وهو إضراب عمال مناشير الغابات في العام 1908 احتجاجاً على ظروف وبيئة العمل، لتتواصل بعدها وتتصاعد جهود تنظيم العمال بصورة تدريجية، حيث تشكلت في الثلاثينيات من القرن الماضي أندية العمال في مناطق ومدن مختلفة من السودان. ساهمت هذه الأندية في إدارة ونقاش القضايا العمالية والنقابية بصورة أكبر. ومع أواخر الأربعينيات، تأسست هيئة عمال سكك الحديد كأول مؤسسة نقابية بالشكل الحديث للنقابات، وقد صدر أول قانون للعمل والعمال عام 1948 تحت سلطة الاستعمار. وفي العام 1950 تأسس الاتحاد العام لنقابات عمال السودان، والذي ساهم بصورة كبيرة في النضال الوطني ضد الاستعمار حتى إعلان الاستقلال من داخل البرلمان السوداني المنتخب في 19 ديسمبر 1955.

تأثرت الحركة النقابية في السودان بالحكومات الشمولية والعسكرية كغيرها من مكونات ومؤسسات المجتمع المدني السوداني. فالشموليات التي حكمت السودان لأكثر من خمسين سنة من عمر الدولة السودانية ما بعد الاستقلال، غالباً ما كانت تبدأ مشاريعها الشمولية بحل النقابات ومن ثم تدجينها عبر صناعة مؤسسات نقابية صورية داعمة لها ومن منتسبين مقربين لها حصراً، وعبر مطاردة النقابيين والأجسام النقابية الحقيقية والتضييق عليهم في إطار مساعي إغلاق المجال العام ومنع أي إمكانية لنشاط مدني أو ديمقراطي يمكن أن يهدد أركان النظام الشمولي.

والفترات الشمولية الطويلة في البلاد أثرت بصورة كبيرة على النشاط النقابي بصورة خاصة، لأنه يعتمد في الأساس على عمليات الوعي المتراكم والمستمر، كما أنها منعت إمكانية استمرار المؤسسات النقابية التاريخية في السودان وتطورها، كاتحاد نقابات عمال السودان، وهيئة عمال سكك الحديد، وغيرها من المؤسسات النقابية، الأمر الذي كان يعني أنه وعقب إسقاط النظام الشمولي كان النقابيون والنقابيات يحتاجون في كل مرة إلى أن يبدأوا عمليات التأسيس النقابي من جديد، وكأنهم ينطلقون من الصفر. ويصح ذلك، ربما، عقب سقوط نظام الجبهة الإسلامية أكثر من أي نظام شمولي آخر حكم السودان، حيث استهدف نظام الإنقاذ النقابات منذ اللحظة الأولى للانقلاب في يونيو من العام 1989، فتم حل النقابات واستهداف قياداتها بالسجن والمطاردة والتعذيب، ولاحقاً أقام ودعم نظام الإنقاذ أجساماً نقابية مشوّهة تابعة له ومأمورة بأوامر الحزب الحاكم.

كل ذلك لم يمنع الحركة النقابية من أن تستمر في العمل من أجل حشد قواعدها ومخاطبة قضاياها، فخلال العقود الثلاثة التي حكم فيها الجنرال عمر البشير البلاد، نظم النقابيون والنقابيات أنفسهم في أشكال تنظيم مهني ونقابي ومطلبي مختلفة، ارتكزت جميعها على رفض نقابات النظام وصناعة أشكال تنظيمية مستقلة تستمد شرعيتها ومطالبها وقضاياها من القواعد. عرفت هذه الأجسام بمسميات عديدة من ضمنها الأجسام النقابية الموازية أو البديلة.

بالرغم من السياق السياسي الشمولي، إلا أن النقابات وتحالفاتها لعبت عبر مراحل التاريخ السوداني أدواراً محورية وأساسية على الدوام، فكانت التحالفات النقابية دائماً قوة دفع أساسية في عمليات التغيير السياسي، فكانت جبهة الهيئات في ثورة أكتوبر 1964 قوة رئيسية ساهمت في إسقاط نظام الجنرال عبود ومن ثم في الحكم الانتقالي، وفي أبريل 1985 كان التحالف النقابي مهمًّا ومحورياً في إسقاط نظام الجنرال نميري. وفي 2018 قاد تجمع المهنيين ثورة ديسمبر التي أسقطت الجنرال عمر البشير بعد ثلاثة عقود من حكمه الدكتاتوري.

قامت هذه التحالفات النقابية بأدوار رئيسية في تحريك الجماهير وتنفيذ أنشطة التغيير السلمي اللاعنفي من تظاهرات ووقفات وإضرابات وعصيانات مدنية بصورة يمكن أن توصف بأنها مستنسخة من تجارب التحالف النقابي الثلاث عبر أدوار سياسية مباشرة تستهدف تغيير السلطة وطبيعة النظام نحو بسط الحريات واستعادة النظام الديمقراطي.

القسم الثاني | نحو تشكُّل تجمع المهنيين السودانيين

لجنة الأطباء وميلاد فكرة التجمع

ظل الأطباء وعبر مختلف فصول التاريخ الوطني ضمن أكثر القطاعات المهنية تأثيراً على الحياة السياسية في السودان. فلطالما كانوا من قادة الحراكات الاحتجاجية ضد الظلم والحكم الدكتاتوري. ومع بدايات نظام الإنقاذ وحله جميع النقابات، كان الأطباء مجدداً في مقدمة الصفوف دفاعاً عن الديمقراطية والحرية في السودان، فقدموا العديد من الشهداء، ومنهم الشهيد الدكتور علي فضل (1950-1990) والذي اغتاله النظام بمسمار في رأسه.

تشكلت، خلال فترة نظام الانقاذ، والتي امتدت لثلاثة عقود، العديد من لجان الأطباء التي قادت حراكات مطلبية ومهنية اتخذت شكلاً معارضاً لسياسات النظام. فهي التي واجهها النظام دائماً بالقمع الشديد والمطاردة المستمرة لكوادرها وقيادتها، كان آخرها قبل بروز اللجنة المركزية لجنة نواب الأخصائيين في 2010 والتي قادت حراكاً أقام إضرابات أحرجت النظام وأبانت بوضوح أن النظام لم يستطع، على الرغم من جهوده المستمرة، أن يغيّب وعي الجماهير، لاسيما الأطباء وقدرتهم المستمرة على التنظيم والتضامن والحراك المشترك.

استفادت جموع الأطباء، كغيرهم من بقية القطاعات المهنية، من حيوية ونشاط الحركة الطلابية، حيث ظلت الحركة الطلابية، وعلى الدوام، ترفد حراكات الأطباء بكوادر سياسية معارضة تمتلك حدًّا معقولاً من القدرات التنظيمية والخطابية، مستعينة بتجربة الحركة الطلابية في مقاومة كوادر النظام الطلابية والأمنية داخل الجامعات، وتلك مسألة ملاحظة، حيث ظلت قيادات حراك الأطباء، وفي معظم الأحوال، تأتي من قيادات الحراك الطلابي في الجامعات السودانية المختلفة، خاصة تلك التي يوجد فيها حراك طلابي سياسي عالٍ في كليات الطب.

2016: سنة مفصلية

في بداية العام 2016، حضر عدد من «نواب الأخصائيين» والأطباء إلى مقر مجلس التخصصات الطبية في الخرطوم، ونظّموا وقفة احتجاجية على زيادة رسوم التدريب. كانت هذه الوقفة امتداداً لعمل بدأ قبل أكثر من عام في لجنة أطباء ولاية الجزيرة، اللجنة التي ستشكل لاحقاً نواة لجنة أطباء السودان المركزية وحراك الأطباء بشكل عام.

بعد ذلك تشكل مكتب تنفيذي للجنة أطباء السودان المركزية، عكف على صياغة مذكرة تضمنت حينها قضايا الأطباء الملحة التي شملت ثلاثة محاور أساسية: قضية التدريب وشروطه، قضية بيئة العمل السيئة وضرورة تحسينها، وقضية الاعتداءات المتزايدة على الكوادر الطبية وضرورة صياغة قانون لحماية الطبيب يغلّظ العقوبة ويحدّ من الاعتداءات.

شكلت حادثة اتهام نواب أخصائيي الجراحة بالقتل العمد في مارس 2016 واحتشاد مئات الأطباء في مستشفى أمدرمان، نقطة انطلاق مهمة للمزيد من توحّد الأطباء وانتباههم للقدرة الكبيرة لعملهم الجماعي وتأثيره المتعاظم. تزامن ذلك مع تسليم المذكرة لوزير الصحة الاتحادي، والذي كان حينها بحر أبوقردة.

عملت اللجنة على تنظيم قواعد الأطباء في الولايات والمستشفيات المختلفة وتحقيق التفافهم حول بنود المذكرة والتي كانت مهنية ومطلبية بحتة، واستطاعت أن تطال جميع الأطباء العاملين والذين لا يوجد أي جسم يعبر عن همومهم ومعاناتهم. فقامت اللجنة بتنظيم زيارات مستمرة لعدد من الولايات من بينها النيل الأبيض ونهر النيل، بالإضافة إلى عمل كثيف في مستشفيات ولاية الخرطوم.

في مايو من العام 2016، فُصِل أكثر من 50 طبيباً تعسفاً من مستشفى

كوستي في ولاية النيل الأبيض بسبب مطالب متعلقة ببيئة العمل، الأمر الذي أدى إلى تنظيم عدد من الوقفات الاحتجاجية في كل من الحصاحيصا وسنار، وأمام مكتب وزير الصحة الاتحادية داخل مباني الوزارة. وفي هذه الوقفة الأخيرة لم يتعد الحضور الثلاثين طبيباً وطبيبة، ولكنّ تزامن الاحتجاجات في عدد من المدن، وإقامة وقفة داخل مباني الوزارة، شكّلا معاً تطوراً مهماً أظهر جرأة الأطباء وقدرتهم على رفع أصواتهم عالياً في وجه السلطة.

التنظيم، رفع الوعي وأهمية التواصل الاعلامي

اعتمد عمل لجنة الأطباء، بالإضافة إلى التنوير والتنظيم القاعدي، على استخدام الفيس بوك ووسائل التواصل الاجتماعي في الإعلام. وساهمت وسائل التواصل الاجتماعي في تحشيد الجماهير بصورة غير مسبوقة وغير متوقعة. وظهر ذلك جلياً في حراك الأطباء في نهايات 2016 وقبل الثورة بعامين. وأعتقد أن عمل لجنة الأطباء الإعلامي المميز، شكل أساساً جرى تكراره لاحقاً وبصورة أوسع في أساليب وتكتيكات عمل تجمع المهنيين في حشد جماهير الشعب السوداني. وشكل أعضاء مكتب إعلام لجنة أطباء السودان المركزية أساس مكتب إعلام تجمع المهنيين، وتحملوا أعباء إعلامية عديدة من بينها تأمين حسابات التواصل الاجتماعي للتجمع خلال فترة الثورة، وجزءاً كبيراً من عملية صياغة البيانات والتصريحات الصحفية.

بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي، قامت اللجنة بإضافة آلاف الأطباء في مجموعات واتساب مرقمة من واحد إلى عشرة ضمت مسؤولي التواصل في اللجان الفرعية في الولايات المختلفة، وعدداً ضخماً من عموم جماهير الأطباء داخل وخارج السودان. وساهمت هذه المجموعات بصورة كبيرة في سرعة تناقل المعلومات بين اللجنة المركزية واللجان الفرعية وجماهير الأطباء عموماً، وشكلت المنصة الإعلامية الأساسية للتواصل الداخلي بين المركزية والفرعيات والأطباء.

إضراب "السادس من أكتوبر"

في الثالث من أكتوبر احتشد الآلاف من الأطباء، ولأول مرة منذ ست سنوات، في فناء مستشفى بحري التعليمي، استجابة لدعوة لجنة أطباء السودان المركزية، حيث عزم المكتب التنفيذي، بعد عمل طويل ومجهد من التنظيم ورفع الوعي، على تصعيد حراك الأطباء السلمي. كان حينها قد أعلن الإضراب مسبقاً في مستشفيات بحري وأمدرمان بعد حوادث اعتداء أخرى. أما الهدف من الاجتماع، فكان أن يتم النقاش مع الأطباء حول خطوات تصعيدية موحدة تشمل أكبر قاعدة ممكنة من الأطباء في كل ولايات السودان.

وفي الحقيقة، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي قمنا بها في المكتب التنفيذي والذي كنت أحد أعضائه، إلا أن الجميع قد فوجئ بالحضور الضخم للأطباء، ولم يكن أحد يتوقع أن يكون الحدث بهذه الضخامة. سار اجتماع الثالث من أكتوبر كما هو مرتّب له، وتحدثت فيه قيادات لجنة الأطباء، بالإضافة إلى عدد آخر من الأطباء، وتقرر فيه إعلان إضراب مفتوح عن الحالات الباردة في كل مستشفيات السودان، ابتداء من السادس من أكتوبر وحتى تنفيذ مطالب الأطباء الواردة في المذكرة والمسلّمة إلى وزارة الصحة الاتحادية منذ بداية العام.

سار الإضراب بوتيرة متصاعدة، حاشداً المزيد من التضامن كل يوم، ليتدحرج ككرة الثلج، حتى عم المستشفيات الحكومية في كل ولايات السودان. وكانت ترسل إخطارات الإضراب الواحد تلو الآخر من أقصى الأماكن في السودان، مرفقة بصور الأطباء وهم يقفون بشموخ ويمسكون اللافتات المعبرة عن المطالب الموحدة والمشتركة للجميع. وساهم العمل الإعلامي للجنة حينها بصورة كبيرة في هذا التصاعد المستمر لوتيرة الإضراب والتضامن عبر الشعارات المرفوعة ومنها (إضرابنا عشانك يا مواطن)، والذي ساهم في تخفيف الضغط على الأطباء وتجريد الحكومة من قدرتها على الهجوم على الأطباء وشيطنتهم، وتحميلها المسؤولية المباشرة لتدني الخدمة، والتعريف بصورة واضحة بأهداف الإضراب وأسبابه. كل ذلك كان يتم عبر صفحات وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعات الواتساب، بالإضافة إلى العمل التنظيمي المعقول الذي كان متوفراً لدى اللجنة المركزية وفرعياتها في الولايات المختلفة.

ظهرت حينها أيضاً وبصورة مبهجة سلسلة من فعاليات التضامن مع الإضراب من جموع المواطنين، عبر حملهم اللافتات وتعليقها في أماكن عملهم وأماكن عامة أخرى، بالإضافة إلى التضامن من قبل أجسام مهنية مشابهة للجنة الأطباء، وعلى رأسها شبكة الصحافيين السودانيين ولجنة المعلمين والتحالف الديمقراطي للمحامين.

استمر إضراب السادس من أكتوبر ثمانية أيام، زلزل فيها الأطباء أركان الدولة السودانية، ووضع جميع مكوناتها في حيرة من أمرها في كيفية التعامل الممكن مع الإضراب، خاصة مع الفعالية الكبيرة والانتشار والتأثير المتعاظم وردة الفعل الإيجابية من الشارع السوداني.

... كرة الثلج التي تكبُر: تنظيم وشعارات

لاحقاً، شهد العام 2016 تنظيم إضرابين بدعوة من لجنة أطباء السودان المركزية، بدأ الأول في السادس من أكتوبر واستمر ثمانية أيام، وكان إضراباً مفتوحاً عم الحالات الباردة. أما الثاني فكان في بداية نوفمبر وعرف بالإضراب المجدول عن الحالات الباردة. خلال أكتوبر وعبر فترة الإضراب الأول، كان تعامل الأجهزة الأمنية على غير المتوقع، خالياً تماماً من الاعتقالات، حيث تحركت قيادة اللجنة بدون مضايقات كبيرة، الأمر الذي لم يستمر كثيراً، فبدأت الاعتقالات مباشرة عقب إعلان الإضراب الثاني الذي بدأ مع بداية نوفمبر، والذي كان يعرف بالإضراب المجدول عن الحالات الباردة.

كان المكتب الإعلامي للجنة الأطباء الذي يضم أطباء وطبيبات داخل السودان وخارجها، يعمل كخلية النحل، في صياغة البيانات والحصول على صور الإضراب والوقفات الاحتجاجية للأطباء من مستشفيات السودان المختلفة وحتى ابتكار أدوات إعلامية جديدة وشعارات تساهم في تحقيق التفاف الجماهير حول مطالب الأطباء.

من تلك الأدوات وأهمها: استخدام شعارات لافتة وجاذبة لاهتمام المواطنين العاديين، فكان بالإضافة إلى «إضرابنا عشانك يا مواطن»، شعار #كل_طبيب_لجنة لمقاومة أثر الاعتقالات وحملة المائة فيديو والتي دعت فيها اللجنة جموع الأطباء لتسجيل مقاطع فيديو صغيرة للحديث عن أهداف الإضراب وأهميته بالنسبة للوضع الصحي وللمواطنين العاديين.

استراتيجية لجنة الأطباء: قضايا الأطباء أولاً...

اعتمدت استراتيجية عمل لجنة أطباء السودان المركزية ومنذ نواتها الأولى في لجنة أطباء ولاية الجزيرة عام 2015، ومن ثم عبر عمل اللجنة المركزية ابتداء من مارس 2016، على مخاطبة قضايا الأطباء بصورة مهنية تماماً مع تجنب النقاش السياسي المباشر قدر الإمكان. كان الهدف من ذلك، أولاً وقبل كل شيء، الحرص على ضمان التفاف أكبر قاعدة ممكنة من الأطباء حول قضايا تمسهم بصورة محسوسة ومباشرة ومطالب غير خلافية، الأمر الذي صنع تأييداً ضخماً وغير مسبوق، ومن ثم التزاماً كبيراً جداً بنشاطات وفعاليات اللجنة التصعيدية. كما وظهر نجاح تلك الاستراتيجية جلياً في الطيف السياسي الواسع الذي انخرط في نشاطات اللجنة من مختلف الأحزاب السياسية، لتضطر السلطات الأمنية حينما أرادت إيقاف حراك اللجنة أن تعتقل أطباء من كل الأحزاب السياسية المعارضة ومن المستقلين، بل إن بعضهم كان من عضوية المؤتمر الوطني نفسه.

كانت الاستراتيجية التي اتبعتها اللجنة في تضاد مع استراتيجية أخرى استخدمتها نقابة أطباء السودان الشرعية منذ انقلاب الإنقاذ في 1989. فنشاطات النقابة منذ الانقلاب اعتمدت على الخطاب السياسي المباشر الداعي إلى حشد الأطباء في سبيل إسقاط النظام، وكانت النقابة تتواجد في التحالفات السياسية المعارضة بصورة مستمرة قريبة من الحراك السياسي. وكانت بعيدة بصورة كبيرة عن الأطباء وقضاياهم، خاصة صغار الأطباء من أطباء الامتياز ونواب الاختصاصيين، الأمر الذي شكل أساس الخلاف بين اللجنة والنقابة. فمنذ بداية إضراب أكتوبر في العام 2016، كانت النقابة والعضوية المرتبطة بها تدفع في اتجاه تصعيد مطالب الأطباء ومطالب الإضراب نحو الدعوة إلى إسقاط النظام، بينما كانت اللجنة تتمسك بقوة بالقضايا المهنية، باعتبارها الأساس الأول لتحقيق تماسك ووحدة الأطباء.

تصاعد ذلك الخلاف ليصل إلى أقصاه بالتزامن مع الدعوات للعصيان المدني في نوفمبر من العام 2016، حيث كانت النقابة وعضويتها تدفع بقوة في سبيل أن تتبنى لجنة الأطباء العصيان وتدعو الأطباء للإضراب بالتزامن مع العصيان المدني لإسقاط النظام. وحينما لم تسِر اللجنة في ذلك، وصل الأمر مباشرة إلى تخوين اللجنة نفسها وعضويتها، ما خلق جدلاً في الوسائط المختلفة لم يكن جموع الأطباء في حاجة إليه إطلاقاً، لأنه وببساطة كان واضحاً حينها أن اتخاذ اللجنة لخطوة كهذه سيعني حرق مراحل مهمة للجنة، وتضحية كبيرة بالأطباء وتماسكهم والتنظيم الذي تحقق خلال الفترة الماضية، وحتى بدون وجود حاضنة نقابية أو تحالف قادر على التصدي لمهمة ضخمة كهذه.

توسيع رقعة التحالفات... والتحديات أيضاً

بدأت اللجنة منذ أواخر نوفمبر التواصل بصورة جدية مع التحالف الديمقراطي للمحامين وشبكة الصحافيين السودانيين بهدف زيادة وتقوية التنسيق والتضامن في القضايا المشتركة ، لاسيما أن كلاً من المحامين والصحافيين كانوا قد تضامنوا مع حراك الأطباء في أكتوبر ونوفمبر، وقدموا دعماً مقدراً للأطباء في احتياجاتهم الإعلامية والقانونية.

عقد أول اجتماع مشترك بين الأجسام الثلاثة في ديسمبر من العام 2016، واستمرت بعد ذلك لتثمر لاحقاً الاتفاق على ضرورة تعزيز وتقوية التنسيق وتطويره إلى أدوات عمل مشتركة تخاطب القضايا ذات الأهمية المشتركة بالنسبة للأجسام الثلاثة وللوسط النقابي عموماً. وتم صياغة مسودة أولية لميثاق مشترك سُمّي بـ»ميثاق الدفاع عن حرية العمل النقابي»، والذي اتفق الجميع على ضرورة اعتماده كأساس للتواصل مع أجسام أخرى مقترحة يمكن أن تؤسس لعمل نقابي تحالفي واستراتيجي مشترك.

عقب الربع الأول من العام 2017، تراجع العمل بصورة كبيرة في مشروع التحالف النقابي، لأسباب كثيرة أهمها غياب ممثلي الأجسام عن حضور الاجتماعات بصورة منتظمة. وهنا لابد أن أشير إلى ملاحظة بالغة الوضوح في أداء الفاعلين في العمل العام عموماً في السودان، وهي الحماس منقطع النظير وربما الأكثر من اللازم في البدايات، لكن ومع وقوع الأحداث كان يظهر التراخي الشديد وقلة الصبر على العمل الدؤوب والمستمر، خصوصاً في الأوقات التي يمكن أن توصف بأنها خالية من الأحداث. وفي هذا الأمر غرابة شديدة كانت دائماً ما تثير فضولي. فقد أتت استجابة الأجسام سابقة الذكر قوية ومباشرة وسريعة لدعوة التنسيق من قبل اللجنة عقب إضراباتها الشهيرة في 2016، إلا أن هذه الاستجابة وذلك التفاعل سرعان ما ضعفا وحدث تراخٍ كبير في استكمال مشروع التنسيق.

تأتي الغرابة من كون أن الفاعلين في العمل العام في السودان، غالباً ما يضيّعون أوقاتاً وساعاتٍ ذهبية من العمل والتخطيط والترتيب، لينتبهوا فجأة إلى ضرورة إنجاز الكثير من المهام في وقت قصير جدًّا، استجابة لحدث أو أحداث طارئة تستوجب منهم أن يقوموا بالعمل. وهذا مايفضي إلى نتائج بالتأكيد أقل جودة وكفاءة مما إذا كانوا قد استفادوا من أوقات طويلة هادئة كان يمكن عبرها تجويد وتقوية تلك الأعمال. عموماً، هذه ظاهرة تحتاج إلى دراسة، وأعتقد أنها قد تكون شخصية أكثر من كونها مربوطة بمجال العمل العام الجماعي بصورة حصرية.

كما أن الذين ينخرطون في العمل العام بصورة مستمرة وكثيفة وعلى مدى طويل يراعي التنظيم والتخطيط، كان عددهم محدوداً. فمعظم المنخرطين في العمل العام يتحركون في شكل نوبات فجائية، كما ذكرتُ مسبقاً، فيرتفع معدل العمل في لحظات محددة إلى درجات بعيدة، ولكنه سرعان ما يخبو ويتوقف تماماً.

تأسيس التحالف النقابي

استؤنف العمل المشترك مجدداً في تأسيس التحالف النقابي مع نهايات العام 2017 حيث أضيفت لجنة المعلمين كجسم رابع مع بقية الأجسام الثلاثة، وسار العمل هذه المرة بوتيرة منتظمة ومرتبة ومتصاعدة حتى إعلان تجمع المهنيين السودانيين الذي تم في يوليو من العام 2018 وضم ثمانية أجسام نقابية ومهنية مختلفة.

استطاعت لجنة أطباء السودان المركزية عبر تجربتها القصيرة منذ العام 2015 وعبر دورها في ثورة ديسمبر 2018، وتجمع المهنيين السودانيين، إثبات أن العمل المنظم والمتدرج والمبني على الحراك وسط القواعد لا يمكن إلا أن يأتي بنتائج إيجابية. كانت اللجنة أكثر تنظيمات تجمع المهنيين تنظيماً وأكثرها امتلاكاً لقدرات التواصل والإعلام لاسيما الإعلام الإلكتروني، الأمر الذي جعل لأعضاء لجنة أطباء السودان المركزية الوجود الأكبر في المكاتب الإعلامية لتجمع المهنيين السودانيين.

فالتدرج الذي تبنته اللجنة بأن التزمت في بداياتها بالقضايا المهنية للأطباء الذين اتفقوا عليها جميعاً، ومن ثم نكوص النظام عن وعوده، جعل الانتقال سلساً للجنة وعضويتها من القضايا المهنية إلى القضايا السياسية المرتبطة بإسقاط النظام وبناء الديمقراطية.

القسم الثالث | اللائحة والهيكل والميثاق والخطة (البناء الداخلي للتجمع)

المكتب التمهيدي لتجمع المهنيين السودانيين

تشكل المكتب التمهيدي لتجمع المهنيين السودانيين في بداية العام 2018 من ممثلي خمسة أجسام نقابية ومهنية وهي: لجنة أطباء السودان المركزية، التحالف الديمقراطي للمحامين، شبكة الصحافيين السودانيين، لجنة المعلمين ورابطة الأطباء البيطريين بعد الاتفاق الذي تم بين الأجسام على ضرورة تشكيل تحالف نقابي يساهم في دعم مفاهيم التضامن النقابي وتحقيق الأهداف المشتركة. انحصرت مهام المكتب التمهيدي في التحضير لإعلان التحالف النقابي عبر مهام عديدة وهي:

- إعداد ميثاق التحالف المشترك؛
- إعداد الهيكل التنظيمي واللوائح الداخلية؛
- استقطاب المزيد من الأجسام النقابية الموازية والمستقلة لتكون جزءاً من التحالف.

الميثاق وإشكالية إسقاط النظام

استطاع المكتب التمهيدي إنجاز الميثاق وصياغته. مرّ الميثاق بالعديد من التعديلات والإضافات، خاصة مع إضافة المزيد من الأجسام الجديدة لعملية التنسيق. وعموماً لم يكن هنالك خلاف بين الأجسام المختلفة حول بنود الميثاق، سوى في قضية واحدة استغرقت فترات طويلة من النقاش، حيث كانت بعض الأجسام تحاول أن تدفع بالأجندة السياسية المرتبطة بتغيير النظام في عصب أهداف وأجندة الميثاق، بينما كانت لجنة الأطباء وبعض الأجسام الأخرى تدعو إلى ضرورة التركيز على القضايا المهنية والنقابية كأولوية وأساس، ومن ثم وضع قضية تغيير النظام في إطار مساهمات التحالف في دعم قضايا وحراكات الشعب السوداني.

نشأ هذا الخلاف كنتيجة للتباين في طبيعة الأجسام المشكّلة للتحالف، فبينما كان على سبيل المثال التحالف الديمقراطي للمحامين تحالفاً سياسياً بامتياز مشكلاً من تحالف التنظيمات المهنية للمحامين في الأحزاب السياسية المعارضة، كانت لجنة الأطباء على الجانب الآخر جسماً مهنياً ومطلبياً بصورة حصرية وبدون تمثيل سياسي. تمت معالجة هذا التباين عبر الميثاق الذي نص على أن التحالف سيدعم الحراكات الجماهيرية للشعب السوداني، وعلى التأكيد أنه سيتضامن نقابياً مع كل مكون من مكوناته، وأنه يتبنى القضايا الخاصة والفرعية بكل مكون على حدة بدون تفصيل.

بالإضافة إلى الأجسام الخمسة المشكلة، استطاع المكتب التمهيدي أن يضم ثلاثة أجسام أخرى من يناير وحتى يوليو، وهي نقابة أطباء السودان الشرعية، مبادرة استعادة نقابة المهندسين وتجمع أساتذة الجامعات. وكان تجمع أساتذة الجامعات جسماً حديثاً، ساهم المكتب التمهيدي نفسه في تشكيله، حيث وعبر التنسيق مع بعض أعضاء أساتذة جامعة الخرطوم، قام المكتب التمهيدي بدعوة عدد من الأساتذة الجامعيين عبر الاتصال المباشر معهم ومن خلال المعرفة الشخصية، إلى اجتماع تم فيه شرح أهداف التجمع المزمع تأسيسه وضرورة وجود جسم يعبر عن أساتذة الجامعات. وفي الاجتماع الثاني مباشرة وبحضور عدد مقدر من الأساتذة الجامعيين، تم انتخاب لجنة تمهيدية لتجمع أساتذة الجامعات والتي بدورها وقعت مباشرة على الميثاق وانخرطت في العمل اليومي لتأسيس التحالف.

هيكلية التجمع والتنظيم الافقي

اعتمد هيكل تجمع المهنيين السودانيين على مستويين من التنظيم: مجلس تجمع المهنيين والسكرتارية التنفيذية.

مجلس تجمع المهنيين هو بمثابة السلطة التشريعية والرقابية وأساس التحالف نفسه. يضم المجلس ممثلَيْن إثنين من كل جسم من أجسام التجمع، بالإضافة إلى عضو ثالث يكون احتياطياً. كان مجلس التجمع في لحظة الإعلان عن التجمع في يوليو 2018 يضم 16 عضواً من ثمانية أجسام شكلت تجمع المهنيين حينها. ينتخب مجلس التجمع ويختار السكرتارية التنفيذية، وهي تعبر عن المستوى التنفيذي من الهيكل، وتتشكل من 6 أعضاء أحدهم يكون مقرراً للتجمع والبقية مسؤولين عن مكاتب الإعلام، المال، القانوني، التنظيمي والفعاليات، حيث تتشكل المكاتب التنفيذية من المسؤولين لتضم أيضاً، وبالإضافة إليهم، مندوبين عن كل جسم من أجسام التجمع. تم تفصيل الهيكل وتحديد صلاحيات مستوياته المختلفة والعلاقات في ما بينها عبر لائحة تنظيمية اعتمدت هي والميثاق والخطة في اجتماع مجلس التجمع.

قبل إجازة هيكل التجمع كان هناك نقاش حول طبيعته بين الهيكل التنفيذي الرأسي المتعارف عليه من رئيس وأمين عام إلى آخره، وبين الشكل التنظيمي الآخر الذي اعتُمد، وهو هيكل أفقي يضع أعضاء القيادة التنفيذية للتجمع في مستوى واحد تقريباً. هذا الشكل من التنظيم الأفقي أصبح متبعاً عقب ذلك في معظم الأجسام الثورية تقريباً، فتم اعتماده في تحالف الحرية والتغيير وفي الهياكل التنظيمية للجان المقاومة.

خلق شكل التنظيم الأفقي الذي تبناه تجمع المهنيين السودانيين العديد من الإيجابيات، فساهم في تقليل حدة الصراع خاصة في بدايات تشكُّل التجمع، على السكرتارية التنفيذية ومكاتبها المختلفة. كما وأنه سهل تشكيل قيادة الظل التنفيذية التي ساهمت في التغلب على محاولات الأجهزة الأمنية إيقاف فعالية التجمع عبر الاعتقالات، كما أنه رسخ الممارسة الديمقراطية والتشاور والنقاش داخل السكرتارية، حيث لم يكن ممكناً لأي عضو من أعضاء السكرتارية الانفراد بأي قرار. بالتأكيد، إن عدم وجود رئيس أو أمين عام، منع وجود صلاحيات مضخمة في أيدي أفراد محددين، وكان طرح الشكل الأفقي للتنظيم تحوّطاً مهماً اتُّبع ضد سيناريوات التفكك والانقسام والتحكم في القرارات والاتجاهات المستقبلية للتحالف.

منذ بداية ديسمبر من العام 2018، تم الاتفاق داخل السكرتارية التنفيذية على تكوين سكرتارية الظل، وهي السكرتارية التنفيذية البديلة وغير المعلنة المنوط بها قيادة العمل التنفيذي للتجمع في حالة حدوث هجمة أمنية تفضي إلى اعتقال السكرتارية التنفيذية للتجمع. وكان تشكيل سكرتارية الظل يعتمد على قيام كل عضو من أعضاء السكرتارية باختيار عضو آخر من العضوين الآخرين المناوبين معه من نفس جسمه في المجلس، ومن ثم مشاركة الملفات المختلفة التي يعمل عليها معه، على أن يكون المقرر هو العضو الوحيد من السكرتارية الذي يعلم جميع أعضاء سكرتارية الظل وهو بدوره يقوم بنفس المهمة مع مقرر سكرتارية الظل بما في ذلك تسليمه قائمة أعضاء السكرتارية البديلة.

تمكن التجمع عبر تشكيل سكرتارية الظل من تجاوز الهجمة الأمنية العنيفة التي قادها نظام البشير ضده مباشرة عقب انطلاق ثورة ديسمبر. وقد جرى اعتقال أربعة من أعضاء السكرتارية الستة، وعدداً من أعضاء مجلس التجمع، وعدداً آخر كبيراً من أعضاء الأجسام المختلفة.

ولكن من خلال تشكيل سكرتارية الظل التي تقلدت مهامها مباشرة عقب اعتقال مقرر التجمع، تمكن التحالف من الاستمرار في الفعالية والعمل المستمرين، من دون أن تؤثر الاعتقالات على نشاطه وفعاليته إلا بنسبة ضئيلة جداً.

اعتمدت الخطة التي تبناها التجمع والتي تمت صياغتها في عدد من الورش التي أقيمت بالتعاون مع جمعية وعي، على الأهداف الواردة في الميثاق، فتم تطوير أهداف الميثاق إلى نشاطات مختلفة غطت مدة عام كامل، بهدف رئيسي وهو توسيع القاعدة التنظيمية للتجمع عبر استقطاب المزيد من الأجسام، وتقوية الأجسام الموجودة، وبناء أجسام جديدة في قطاعات ومجالات العمل التي لا يوجد فيها أي نشاط نقابي.

وعلى الرغم من وجود قضية إسقاط النظام، كملف يمكن أن يساهم التجمع في تحقيقه، في بال معظم الأعضاء حينها، إلا أنه النظر إليه كان يتم باعتباره ملفاً مستقبلياً يمكن أن يلعب التحالف النقابي دوراً مهماً فيه، ولكن بقوة أكبر كانت تتطلب وضعاً تنظيمياً أفضل بكثير من الوضع التنظيمي للتجمع في ذلك الوقت، حيث كان معظم الأجسام يعاني من أوضاع تنظيمية سيئة وتجارب ضعيفة أيضاً ومحدودة باستثناء أجسام قليلة كان لديها فعالية ونشاط واعتبار وسط قواعدها.

الديناميات الداخلية للتجمع

التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي وتخلخل علاقات الثقة:

ظل التجمع ومنذ بدايات تشكُّله يحتوي على عضوية من أجسام نقابية ومهنية مختلفة ومن خلفيات سياسية عديدة ومتنوعة. ظل العمل، وخاصة في الأيام الأولى لتشكُّل التجمع وعمله، يعتمد، وإلى حد كبير، على علاقات الثقة الفردية والمباشرة بين العضوية المختلفة. شكلت العلاقة الفردية المباشرة التي تكونت من خلال العمل المتواصل للسكرتارية التمهيدية، والتي تم التوافق على اعتمادها لاحقاً للتواصل كسكرتارية تنفيذية للتجمع، محوراً أساسياً في الحفاظ على التماسك الداخلي وإدارة التباينات والخلافات السياسية الحزبية.

هذا الأساس المتين الذي شكلته علاقات الثقة المباشرة بين أعضاء سكرتارية التجمع ولاحقا بين مختلف أعضاء وهياكل تجمع المهنيين، لم تصمد طويلاً، لاسيما عقب الدخول في مرحلة التفاوض مع المجلس العسكري الانتقالي والذي أزاح الجنرال عمر البشير وبدأ عملية سياسية مع تحالف قوى الحرية والتغيير. فتجذرت وتعمقت التباينات بين المكونات السياسية حول النظرة إلى العملية التفاوضية، ومن ثم العملية الانتقالية نفسها وكيفية إدارتها وأولوية مهامها.

التباين مع الأحزاب السياسية

شكلت النقابات تاريخياً في السودان رافعة سياسية مهمة للحزب الشيوعي السوداني وجبهة
الميثاق الإسلامي أو تيار الإسلام السياسي عموماً، فتمكنت هذه الأحزاب من زيادة نفوذها وتأثيرها السياسي في الواقع السوداني من خلال وجودها وتأثيرها على التنظيمات النقابية والمهنية، لاسيما في ظل واقع سياسي كانت تسيطر عليه بصورة شبه كاملة الأحزاب التقليدية

الطائفية في السودان (الحزب الاتحادي المسنود بالطائفة الختمية وحزب الأمة المسنود بطائفة الأنصار)، وهي الأحزاب التي ظل وجودها ونشاطها المنظم في أوساط الحركة النقابية لا يكاد يذكر.

وأعتقد أنه من المهم الإشارة إلى هذه المسألة باعتبارها معضلة أساسية وكبيرة في مسيرة التنظيم النقابي السوداني. فالمتتبع لها يلاحظ أن لحظات نهوضها ارتبطت على الدوام تقريباً بملفات سياسية متعلقة بالسلطة وتغييرها بصورة أو أخرى. وهذه وحدها لم تكن مشكلة. لكن الأزمة تكمن في كونها ظلت تشكل وباستمرار أساساً لعملية التنظيم والتحالف النقابي، مدفوعة بتأثير بعض الأحزاب السياسية أو كلها. فخلال التاريخ السوداني كانت لحظات وتواريخ عملية التنظيم والتحالف النقابي المعتمدة والمرتكزة على القضايا النقابية بصورة محورية والمستقلة عن الأجندة السياسية السلطوية محدودة وقليلة جداً، وربما يكون ذلك هو السبب وراء غياب التحالف النقابي الراسخ والمؤسس والممتد في السودان. بالتأكيد هذا العامل جعل كل الأنظمة السياسية تسعى بصورة أو أخرى إلى السيطرة على النقابات أو إضعاف تأثيرها إلى أقصى حد ممكن.

تصاعدت محاولات التأثير السياسي الحزبي على التجمع وعلى عمله وقراراته بصورة كبيرة في أثناء وعقب توقيع الوثيقة الدستورية كما ذكرت سابقاً. ولكن محاولات زيادة التأثير وتجيير قرار التجمع حزبياً لم تبدأ حينها بل تم ملاحظتها مباشرة عقب انطلاق الثورة. حينها بدأت مجموعة من عضوية التجمع المنتمية إلى أجسام مهنية ونقابية مختلفة التنسيق في ما بينها على أساس حزبي، وذلك بهدف التأثير على قرارات التجمع لكي تخدم مصالح وأجندة الحزب الذي تنتمي إليه، و أيضاً في سبيل تصعيد المنتمين إلى الحزب إلى المواقع القيادية في التجمع وفي تحالف الحرية والتغيير.

شكل اكتشاف ذلك التنسيق لحظة محورية في مسيرة التجمع، ولم يكن التجمع بعد ذلك هو نفسه ما قبل ذلك الحدث، حيث أخذت الديناميات الداخلية تتشكل على أساس واحد وهو من سيتحكم في قرار التجمع. لتتكون على أثرها مجموعة تنسيق مضادة أيضاً من عضوية أجسام مهنية ونقابية وخلفيات حزبية مختلفة بغرض واحد وأساسي وهو منع تجيير التجمع لصالح حزب معين. نتج عن ذلك نقاشات مطولة وعقيمة وهياكل داخلية معطلة وبيئة داخلية غير صحية مليئة بالتشكيك وعدم الثقة، مع تركيز جماعي على زيادة عضوية كل تكتل على حدة وحسم الأغلبية الميكانيكية، وتعد محاولة حسم القرار في كيان تحالفي على أساس الأغلبية الميكانيكية خطأً كبيراً.

ازدياد كبير في الأجسام المنضوية وتحدي ادارة التجمع

انعكس ذلك في كل نقاشات التجمع والتي أصبحت سياسية بامتياز، مع نقاش محدود حول القضايا النقابية والمهنية. كما انعكس ذلك أيضاً على الأوضاع التنظيمية لاسيما انضمام الأجسام حديثة التأسيس إلى التجمع حيث كان العامل الأساسي دائما هو كيف سيؤثر الجسم الجديد على التكتلات الداخلية، وليس أهلية الجسم نفسه وأحقية انضمامه من عدمها. بالإضافة إلى ذلك فقد شكلت الزيادة الرهيبة التي حدثت في عدد الأجسام المنضوية داخل تجمع المهنيين السودانيين تحدياً كبيراً في عملية إدارة التجمع وهياكله الداخلية. وارتفع عدد الأجسام داخل التجمع من ثمانية أجسام عند اندلاع الثورة في ديسمبر من العام 2018 إلى 18 جسماً بحلول مايو 2019. وأضيفت الأجسام من دون أي اعتبارات خاصة للأجسام المؤسسة أو الأكثر تأثيراً. ساهم ذلك في التساوي الكامل بين جميع الأجسام ومندوبيها في مجلس التجمع وهياكله الأخرى على الرغم من التباين الكبير في قدرات الأجسام على الفعل والتأثير. فبينما كانت بعض الأجسام المشكلة للتجمع ذات فعالية وتأثير كبيرين وتستطيع أن تنظم إضراباً ناجحاً على سبيل المثال، كان البعض الآخر لا يستطيع حتى أن يسمي مندوبين له في هياكل ومكاتب التجمع المختلفة والتي لم تكن تتجاوز الثمانية أعضاء. وهذه أزمة أخرى قديمة متجددة في الواقع السياسي السوداني ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقضية استخدام النقابات كوسيلة للصراع السياسي السلطوي البحت، حيث كثرت وتشعبت الأجسام «اللافتات» عقب اندلاع الثورة ونجاحها، وأصبح من الصعب جداً التمييز بين المشاريع النقابية الحقيقية وبين تلك التي يتم صناعتها بغرض التأثير والوصول السياسي.

القسم الرابع | من التأسيس لإعلان الحرية والتغيير وقيادة الثورة: ملف الأجور حتى الإعلان

تأسس تحالف الحرية والتغيير في لحظة نهوض جماهير الشعب السوداني في أواخر العام 2018، بحافز أساسي على الأقل على المستوى الشخصي، وهو توفير غطاء سياسي للحراك الذي كان في تلك اللحظة في غالبيته عفوياً، مع وجود ذاكرة قريبة لتجارب تظاهر الجماهير في هبّة سبتمبر 2013 والتي للأسف الشديد لم يتوفر لها غطاء سياسي، ما ساعد على قمعها بعنف شديد في وقت قصير. وقد حاولت القوى السياسية في بدايات 2018 تنظيم نفسها في تحالف لقيادة التظاهرات (تحالف قوى المعارضة السودانية)، إلا أنها لم تتمكن من ذلك. وسرعان ما انحسرت فاعليتها وانحسرت التظاهرات أيضاً.

في بدايات 2018، أعلنت مجموعة من القوى المدنية عن «إعلان الحرية والكرامة»، وهو الإعلان الذي احتوى على تصور لأهم قضايا التحول الديمقراطي والذي تطور لاحقاً ليشكل إعلان وتحالف الحرية والتغيير. لم يكن إعلان الحرية والكرامة قد حسم طريق الوصول لتحقيق التحول الديمقراطي وإحداث التغيير، بين التفاوض مع السلطة القائمة أو الثورة السلمية، حيث كانت المعارضة السودانية حينها منقسمة إلى معسكرين أحدهما يرى إمكانية حدوث تغيير عبر التفاوض والتداخل مع السلطة القائمة وهو المعسكر الذي كانت تمثله «قوى نداء السودان»، وبين معسكر آخر كان يعلن بوضوح رفضه لأي إمكانية تغيير عبر أدوات الحوار والتفاوض ممثلاً في «قوى الإجماع الوطني». لذلك كان إعلان الحرية والكرامة والذي عرف بـ«حراك»، يسكت عن أدوات التغيير واستهدف نقاش قضايا التغيير بدلاً من ذلك في محاولة لإيجاد أرضية مشتركة تستطيع جمع فرقاء المعارضة. وفعلا أعتقد أن «حراك»، والتي كنت في وقت من الأوقات مسؤولا عن إدارة عملها الإعلامي، مهدت بصورة جيدة لإعلان الحرية والتغيير الذي أتى لاحقاً، حيث اطّلعت عليه ووقّعته معظم قيادات المعارضة السودانية، ولكنه أيضاً لم يصل إلى هدفه في جمع قدر كبير من توقيعات السودانيين، ما سارع بتراجع فعاليته وانتهائه تدريجياً بعد ذلك.

في الأثناء كنا في لجنة أطباء السودان المركزية وبالتعاون مع عدد من الأجسام النقابية والمهنية نحضّر بصورة حثيثة للإعلان عن تجمع المهنيين السودانيين، كتحالف مهني ونقابي واسع يرسخ مفاهيم التضامن المهني والنقابي ويخلق قاعدة واسعة من الالتفاف حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة لقطاع واسع من جماهير الشعب السوداني.

تم الإعلان بصورة رسمية عن تجمع المهنيين السودانيين في منتصف يوليو 2018، عقب الاتفاق على ميثاق مشترك ولائحة عمل داخلي تنظيمية وخطة عمل تفصيلية لمدة عام كامل. استهدفت الخطة بصورة أساسية ترسيخ تجمع المهنيين باعتباره التحالف النقابي الأساسي في البلاد، وزيادة الالتفاف حوله من الجماهير عبر نشاطات كانت في معظمها ذات طابع تنظيمي تستهدف تقوية البناء الداخلي لأجسام التجمع والتضامن في سبيل إنشاء أجسام مهنية ونقابية جديدة في القطاعات المهمة الأخرى. لذلك كان الشعار الذي تم التوافق عليه هو «نبقى حزمة كفانا المهازل» المأخوذ من القصيدة الشهيرة للراحل يوسف مصطفى التني والتي تبدأ بـ:

في الفؤاد ترعاه العناية
بين ضلوعي الوطن العزيز

وحيث كانت معظم النشاطات الأخرى تستهدف رفع الوعي وزيادة الالتفاف الجماهيري، كان تجمع المهنيين وعقب الإعلان عن نفسه مباشرة في يوليو من العام 2018 قد خطط لإقامة سلسلة من الفعاليات تستمر حتى نهاية العام والتي تستهدف قضية الأجور، وتم إعداد دراسة ضافية حول وضع الأجور في السودان، والمقارنة بين الحد الأدنى للأجر وخط الفقر وتكاليف المعيشة. كما تم في الدراسة نفسها التوصية والمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور إلى رقم محدد. استهدف التجمع قضية الأجور كأول قضية يطرحها مباشرة عقب الإعلان باعتبارها قضية عامة ومشتركة تمس جميع العاملين بأجر وفي قطاعات الدولة والعمل المختلفة. وكانت الخطة تستهدف الضغط على الحكومة في سبيل رفع

الحد الأدنى للأجور المجحف جداً حينها والذي لم يكن قد تم تعديله منذ العام 2013 عبر سلسلة طويلة من الفعاليات تضمنت عملاً إعلامياً ووقفات احتجاجية ولقاءات مباشرة مع أحزاب سياسية، وغيرها من النشاطات. وكان يفترض بحسب الخطة، أن تصل الفعالية إلى قمتها في ديسمبر عند النقاشات النهائية حول الميزانية في البرلمان والذي كان من المقرر أن يسيّر التجمع موكباً ضخماً نحوه ليضغط في سبيل تحسين الأجور.

كانت قضية تغيير النظام والمساهمة السياسية في إنجاز الثورة السلمية بالتأكيد موجودة في ذهن جميع الفاعلين في تجمع المهنيين، ولكننا كنا نعتقد أننا سنكون قادرين على التعامل والمساهمة الفاعلة في حدوث ذلك على الأقل بعد عام من تاريخ الإعلان ومن العمل التنظيمي المكثف الذي سيجعل تجمع المهنيين تحالفاً معروفاً وقوياً ومنضبطاً تنظيمياً ومنتشراً في مختلف القطاعات المهنية وفي ربوع السودان المختلفة.

في منتصف ديسمبر كانت وتيرة التظاهرات السلمية والعفوية قد بدأت في التصاعد في مختلف ولايات السودان. بدأنا مباشرة نقاش ضرورة توفير الغطاء السياسي لهذا الحراك حتى لا تتكرر تجربة سبتمبر 2013، وحتى لا تضيع مجهودات الشعب السوداني هباء. ومباشرة بدأنا النقاش حول تطوير إعلان للثورة يتضمن أهدافها العامة بصورة مختصرة ويستطيع أن يشكل أساساً لبناء جبهة سياسية واسعة تستطيع المساهمة في قيادة الحراك وتحقيق أهدافه. كان الاعتماد بصورة أساسية على إعلان الحرية والكرامة باعتباره إعلاناً مألوفاً اطلعت عليه معظم القوى السياسية حينها ووافقت على بنوده. لذلك وبعد اتصالات مع مبادرة «حراك» وبعض التعديلات عليه تم تطويره ليصبح «مسودة إعلان الحرية والتغيير» والتي تمت مشاركتها وإرسالها إلى جميع القوى السياسية والمكونات المدنية المعارضة بما في ذلك جميع الحركات المسلحة من أجل الإطلاع والمراجعة والتعديل ومن ثم التوقيع.

في منتصف ديسمبر نفسه كان التجمع قد دعا إلى موكب متجه إلى البرلمان في الخامس والعشرين من ديسمبر للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور كآخر نشاط وفعالية في خطته حول قضية الأجور. وبعد صدور الدعوة وخلال خمسة أيام تقريباً تصاعدت الأحداث بصورة كبيرة. وفي 19 ديسمبر خرجت جماهير غفيرة في مدينة عطبرة شمال السودان وتم حرق مبنى الحزب الحاكِم هناك مع سقوط عدد من الشهداء. شكلت، التظاهرة، وما سبقها وتلاها من أحداث والسقوط المتتابع للشهداء جميعها، لحظة تحول فارقة دعت التجمع ومكوناته المختلفة إلى تغيير الوجهة مباشرة نحو إسقاط النظام والمساهمة في تنسيق وتنظيم وقيادة الحراك والفعل الجماهيري. تمثل التحول في إصدار التجمع قرار تحويل الموكب المعلن مسبقاً إلى البرلمان في الخامس والعشرين من ديسمبر ليتجه إلى القصر الجمهوري بهدف إسقاط النظام ودعوة الجميع للمشاركة فيه ومن ثم إعلان إضراب الأطباء، كأول إضراب مهني يعلن عنه التجمع وهو الإضراب الذي استمر لأكثر من مائتي يوم وتم رفعه في يوليو من العام 2019.

في هذه الأثناء، كان التجمع قد شارك مسودة إعلان الحرية والتغيير مع الجهات السياسية والمدنية المعارضة المختلفة بهدف توضيح مقترحات التعديل على الميثاق قبل توقيعه. كانت بعض القوى السياسية تنظر إلى التجمع ببعض الريبة والكثير من عدم التقدير. لذلك لم يتعامل بعضها مع مسودة الإعلان بالجدية المطلوبة، بل كان هنالك سعي في اتجاه خلق تحالف على شاكلة تحالف قوى المعارضة السودانية في بداية العام 2018. وقد تم إصدار بيان حينها باسم منسقية الانتفاضة السودانية بتوقيع معظم المكونات المعارضة. تضمن البيان توقيع تجمع المهنيين السودانيين بدون عرضه على التجمع أو موافقة التجمع عليه. وقد كان للتجمع موقف رافض لذلك الشكل من التحالفات، وهي تحالفات بطيئة ومترهلة لا تناسب طبيعتها إطلاقاً مهمة قيادة الثورة.

لذلك، شكل موكب الخامس والعشرين من ديسمبر والموكب الذي تلاه في الحادي والثلاثين من ديسمبر والذي دعا له التجمع بصورة منفردة أيضاً، ضغطاً كبيراً على القوى السياسية، وساهما بشكل أو بآخر في الاتفاق والتوقيع على إعلان الحرية والتغيير الذي قدمه التجمع من قبل القوى السياسية والمدنية المعارضة الرئيسية تواليا، حيث وقعت قوى نداء السودان والتجمع الاتحادي المعارض وقوى الإجماع الوطني وتجمع القوى المدنية. لاحقاً تم اعتماد الشكل الهيكلي التنسيقي الذي دعا إليه تجمع المهنيين داخل التحالف المكون من الموقعين على الإعلان، حيث وعقب توقيع الإعلان بصورة مباشرة تم تشكيل تنسيقية قوى الحرية والتغيير وهي جسم تنسيقي وتنفيذي مرن ومحدود التمثيل كان له القدرة على أخذ القرارات بصورة سريعة وتوافقية، ماساهم في تمكين قوى الحرية والتغيير بعد ذلك من المساهمة في قيادة ثورة ديسمبر المجيدة حتى سقوط البشير وإزاحته في الحادي عشر من أبريل 2019.

تشكلت وقبل أول موكب دعا إليه تجمع المهنيين في الخامس والعشرين من ديسمبر النواة الأولى للجنة الميدانية لقوى الحرية والتغيير، حيث أوكل لمكتب الفعاليات بالتجمع وضع الخطة الميدانية للموكب وتنفيذها والتواصل مع القوى السياسية من أجل تضمين مساهمتهم في تنظيم الموكب ميدانياً. تم التواصل مع كل من حزب المؤتمر السوداني والتجمع الاتحادي والحزب الشيوعي عبر مندوبين منهم بالإضافة لعضوية المكتب من أجسام التجمع. وتم تصميم خطة اعتمدت على توزيع كوادر الأجسام المهنية والأحزاب السياسية في مواقع وشوارع محددة، ومن ثم توفير الإسعافات الأولية والمواد الطبية عبر الأجسام الطبية وغيرها. وكان ذلك هو النهج الذي اتبعته قوى الحرية والتغيير بعد ذلك وبصورة أوسع وبتكتيكات مختلفة في عملية تنظيم المواكب الجماهيرية المختلفة حول السودان.

ساهمت اللجنة الميدانية لقوى الحرية والتغيير ومكتب فعاليات تجمع المهنيين مساهمات فعالة ومحورية في عملية تنظيم التظاهرات وجدولتها وفي الربط بين المجموعات الثورية على الأرض، كما كان لها الدور الأكبر في عملية تأسيس وانتشار لجان المقاومة والأحياء في الخرطوم والولايات المختلفة، على الرغم من وجود بعض اللجان ما قبل اندلاع الثورة، إلا أن انتشارها الكبير عقب بداية الثورة كان يعود إلى دعوات تجمع المهنيين وعملية التنظيم والاتصال المباشرة التي قادتها اللجنة الميدانية للحرية والتغيير، حيث كان الاعتماد على الصلة المباشرة بين العضوية الحزبية المنضوية في تحالف الحرية والتغيير وعضوية الأجسام المهنية في خلق الأنوية الأساسية للجان المقاومة في المناطق المختلفة تحت تأثير العامل الأساسي حينها في المسائل التنظيمية وهو الثقة الشخصية والمعرفة الفردية المباشرة بالأشخاص والمجموعات لاسيما مع التربص الأمني وأدوات السلطة المتعددة في الاختراق والسيطرة.

بوادر الانقسام

عقب سقوط البشير في الحادي عشر من أبريل، تركز جُلّ عمل تجمع المهنيين في الفترة من 11 أبريل وحتى توقيع الوثيقة الدستورية في الحفاظ على وحدة تحالف الحرية والتغيير وصياغة المواقف الموحدة والمشتركة ووقف التنازع الداخلي والمعلن بين مكونات التحالف المختلفة، وعلى الرغم من أن التجمع كانت قد بدأت الأزمة الداخلية فيه بالتصاعد، خاصة بعد تسريب تسجيلات التكتل الداخلي التابع للحزب الشيوعي، إلا أن معظم التركيز كان على قوى الحرية والتغيير والحفاظ عليها من خطر الانقسام، خاصة في ذلك الوقت حيث تعتصم الجماهير في ميدان القيادة العامة وتحاول الحرية والتغيير أن تفرض شروط الانتقال الديمقراطي وتتفاوض عليها مع قيادة المجلس العسكري.

بدأت عقب سقوط البشير مباشرة مكونات من تحالف الحرية والتغيير في إصدار بيانات جماهيرية فردية ضد بعضها البعض. وقد بدأ ذلك لأول مرة عبر بيان الحزب الشيوعي والذي هاجم فيه كل من المؤتمر السوداني وحزب الأمة، اعتراضاً على أول لقاء عقدته الحرية والتغيير مع المجلس العسكري، وهو البيان الذي اتهم فيه الحزب الشيوعي تلك المكونات تحديداً بأنها قصدت تغييبه عن الاجتماع. وبعدها رد المؤتمر السوداني على الحزب الشيوعي ببيان هو الآخر، والحقيقة أنه لم يقصد أي طرف تغييب أي مكون من مكونات التحالف، إنما كل ماحدث كان سوء تنسيق وتأخر عن الحضور يتحمل جل مسؤوليته الحزب الشيوعي وقيادة قوى الإجماع بالتحالف حينها، ولكن تلك الحادثة فجرت فيما بعد سلسلة متواصلة من بيانات الهجوم والهجوم المضاد بين مكونات التحالف في ما بينها، وكنا في تجمع المهنيين نقضي أوقاتاً طويلة في دور الأحزاب المختلفة ونحن نحاول أن نحافظ على التحالف ونخفف من حدة الخلاف لاسيما ظهوره عبر البيانات الجماهيرية.

استمر عمل التجمع في تلك الفترة وحتى توقيع الوثيقة الدستورية وهو يلعب دورين أساسيين وهما: أولاً، المساهمة في تماسك الجماهير والمحافظة على اصطفافها خلف أهداف الثورة وخلف الحرية والتغيير وثانياً، المحافظة على تماسك ووحدة الحرية والتغيير نفسها، ومع تلك المهام لم يلتفت التجمع حينها إلى مهام التماسك الداخلية، وظلت الأزمات الداخلية والاحتقان في تصاعد مستمر لم يتم الالتفات لها أو محاولة معالجتها.

كان من أهم تلك الأزمات هو التوسع المطّرد والكبير في عضوية الأجسام المشكلة، حيث بدأ التجمع لحظة إعلانه في يوليو 2018 بثمانية أجسام ومع بداية الثورة واستمرارها وعقب سقوط البشير ضم التجمع العديد من الأجسام لتبلغ في مايو 2019 حوالي الثمانية عشر جسماً مهنياً ونقابياً مختلفاً. هذه الإضافة الضخمة من الأجسام لم يصاحبها تطوير أو مواءمة تنظيمية، بل ظلت الهياكل التنظيمية للتجمع كما هي. وهذا ما ساهم في ترهل تنظيمي كبير، وتحولت المهام التنفيذية تدريجياً من المكتب التنفيذي إلى مجلس التجمع. ومع تعقيد وخطورة القضايا والملفات، كانت اجتماعات المجلس الذي يتكون من 36 عضواً حينها طويلة وساهمت هي نفسها في عرقلة وتأخير عمل التجمع وتطوره.

القسم الخامس | كيف ولماذا انقسم تجمع المهنيين السودانيين؟

أتى انقسام تجمع المهنيين السودانيين في منتصف العام 2020 بعد تعطل عمله لفترات طويلة. وبعد محاولات عديدة لتجنب السيناريو الأسوأ، باءت جميعها بالفشل، السيناريو الذي كان معلوماً أنه سيمثل البداية الفعلية لانقسام الحركة الجماهيرية ومعسكر الثورة بشكل كامل.

وكما ذكرت، فقد كانت بداية الانقسام مع أزمة التسجيلات المسربة وهي التي بدأت مسلسل تآكل الثقة بين مكونات التجمع المختلفة لتنتج مباشرة اصطفافاً داخلياً على أساس الانتماء الحزبي، وحتى إن كانت غير معلنة إلا أنها كانت معلومة للجميع، فمن ناحية كان هنالك اصطفاف المنتمين للحزب الشيوعي وهو الذي أصبح معروفاً عقب أزمة التسجيلات، ومن الناحية الأخرى تشكل اصطفاف مضاد من جميع الآخرين الذين كان أساس تنسيقهم العمل ضد سيطرة الحزب الشيوعي على قرارات وتوجهات التحالف النقابي. وبطبيعة الحال، ولأنه كان اصطفافاً متنوع الانتماءات والتوجهات السياسية، فإنه لم يكن منظماً أو محضراً بل اختلف من فيه في أحيان كثيرة، بينما كان التيار الآخر أكثر تحصيراً وتنظيماً وقدرة على الحركة الموحدة والمشتركة.
لم يكن ذلك السبب الوحيد بالطبع الذي أدى إلى انقسام التجمع. بالرغم من كونه الأهم والسبب المباشر، إلا أنه أتى كنتيجة لأسباب أخرى عديدة، ومن المهم أيضاً أن أتطرق إليها على عجالة، وأعتقد أن من أهمها هو مسألة سوء التقدير الكبير الذي شاب عمل التجمع لناحية حدود أدواره السياسية التي يلعبها أو يجب أن يلعبها.

فتجمع المهنيين السودانيين حينها وهو التحالف النقابي الذي لم يبلغ عمره العام بعد أصبح فجأة أمام مسؤوليات سياسية ضخمة وتوقعات جماهيرية كبيرة، لم يكن بنيانه وتنظيمه الداخلي قادرين على مواجهتها، لينغمس في أسئلة السياسة والانتقال اليومية من دون أن يواكب ذلك التطوير المطلوب في هياكله ومؤسساته التنظيمية. والأخطر من ذلك دون أن تتوافق مكوناته على حدود الدور السياسي الذي سيلعبه في عملية الانتقال، وطبيعة القرارات والقضايا التي يجب أو يمكن أن يناقشها ويقرر فيها. كل ذلك كان من المفروض أن يحسم مباشرة بعد سقوط البشير، ولكنه لم يحدث وتأجل مراراً وتكراراً مع محاولات مستمرة في سبيل تفادي السيناريو الأسوأ كما ذكرت، وتخفيض حدة التوتر بين المكونات المختلفة.

أدى غياب التعريف الدقيق لحدود وأبعاد الدور السياسي للتجمع إلى انغماسه في جميع القضايا والملفات السياسية بلا استثناء، ليصبح يوماً بعد يوم مطالباً بإبداء الرأي في ملفات وقضايا لم يكن يملك موقفاً مشتركاً وموحداً تجاهها، الأمر الذي جعل مجلسه في حالة انعقاد شبه دائمة. ومع اختلاف القضايا وتنوع واختلاف أعضائه سياسياً كان الخلاف شبه دائم حول ملفات الاقتصاد والسلام وغيرها من القضايا اليومية الطارئة والمعقدة.

عانى تجمع المهنيين كذلك من خلاف محوري بين مكوناته حول قضية شرعية التحالف نفسها، فالتجمع كان تحالفاً نقابياً مرحلياً لأجسام نقابية (موازية) مستقلة نشأت في ظروف تضييق أمنية جعلت بنيانها ضعيفاً من نواحي الالتزام بالمؤسسية والديمقراطية الداخلية.

فبينما كان البعض ينادي بضرورة التحول التدريجي نحو الشرعية الديمقراطية عبر تحول التحالف ومكوناته ليتشكل من أجسام نقابية مؤسسة ومنتخبة ديمقراطياً من القواعد، وأن يكون ذلك في قمة أولويات عمل التجمع، كانت بعض المكونات الأخرى ترى ضرورة استمرار عمل التجمع على أساس الشرعية الثورية لحين اكتمال فترة الانتقال لأسباب مختلفة كان يتبناها البعض، وقد كنت من الداعمين بشدة للرأي الأول لأنني كنت أرى ببساطة أن قوة التجمع وقدرته على التأثير ستتآكل تدريجياً مع الوقت، ولن يتمكن بأي حال من الأحوال أن يحافظ على تأثيره. ولأنه وكما هو معروف في الأصل تحالف نقابي، لا يمكن أن يتجاوز مهمته الأساسية في تأسيس النقابات والعمل على تقوية عملها وانتشارها في كل قطاعات العمل المختلفة.

بدأ تجمع المهنيين السودانيين عمله في لحظة الإعلان عنه في منتصف

يوليو من العام 2018، وهو يتشكل من ثمانية أجسام مهنية مستقلة تمثل سبع فئات مهنية وهم الأطباء والمعلمون، أساتذة الجامعات، المهندسون، الأطباء البياطرة، المحامون والصحافيون، حيث استمر عمله عبر عضوية هذه الأجسام حتى نهاية العام، ليبدأ، وعقب اندلاع الثورة، في استيعاب أجسام أخرى عديدة وبشروط ومراجعات تنظيمية بسيطة وغير مشددة، ليرتفع عدد الأجسام المشكلة للتجمع في أبريل 2019 إلى أكثر من 15 جسماً، حيث تضاعف عدد المكونات المشكلة له. هذه الزيادة الضخمة لم يصاحبها أي تطوير يذكر في الهياكل الداخلية وطرق اتخاذ القرار، ما شكل أزمة تنظيمية كبيرة لم يتم التعامل معها مباشرة، وأضيفت هي الأخرى إلى أزمات التحالف العديدة.

كان لدى معظم عضوية التجمع تقريباً قناعة أنه يجب أن يسير كيفما ترى الغالبية، لذلك كان دخول الأجسام وتسمية منسوبيها في هياكل التجمع محوراً من محاور الصراع الداخلية في سعي الكتل المتصارعة نحو حسم مسألة غالبية الأصوات لصالحها كل على حدة، القناعة التي غيبت تماماً الطبيعة التحالفية والتوافقية للتجمع، مثله مثل أي تحالف آخر، بل وأكثر من ذلك طبيعته التي حصل عليها كنتيجة لقيادته الثورة السودانية وضرورة أن يتمكن على الدوام من التعبير عن مختلف توجهات الرأي السياسي والاجتماعي لجماهير الشعب السوداني إذا كان يريد الاستمرار في لعب الدور المحوري كقوة دافعة نحو الديمقراطية وترسيخها في البلاد.

هذه القناعة الخاطئة تسببت في الخطأ الكبير الذي أتحمله بمعية الآخرين من أعضاء التجمع وهو اللجوء إلى الانتخابات كآلية لاختيار القيادة التنفيذية الجديدة للتجمع، حيث شكلت دوافع عديدة من بينها ضعف الأداء التنفيذي، الاحتقان الداخلي، بالإضافة إلى تحفظات أمنية وضرورة تغيير القيادة التنفيذية للتجمع واستبدالها بأخرى جديدة، ما دفعني لتقديم استقالتي في فبراير من العام 2020 في سبيل إنجاز هذا التغيير تفادياً لانهيار مشروع التجمع. وعلى الرغم من تلك الضرورة الملحة لتغيير واستبدال القيادة التنفيذية، إلا أن تحقيق ذلك بدون مراعاة للطبيعة التحالفية والتوافقية للتجمع كان خطأ فادحاً، فشلت وحتى اللحظات الأخيرة كل محاولات تفاديه.

دروس التجربة

تعتبر القيمة الأساسية والمحورية لتجمع المهنيين السودانيين خلال ثورة ديسمبر هي قدرته على جمع الطيف السياسي والاجتماعي الواسع للشعب السوداني وتوحيده خلف طريق إسقاط النظام عبر عدة أساليب وتكتيكات أهمها كان إعلان الحرية والتغيير الذي وقعت عليه وتبنته قوى المعارضة الرئيسية في البلاد وهي التي كان قبل توقيعها يبدو أمر توحيدها وعملها المشترك أمراً أقرب إلى المستحيل، كما أن القرار وتوقيت أخذه بتغيير مسار التجمع نحو المساهمة في قيادة الثورة، كان حاسماً ومحورياً، وهو القرار الذي مكّن التجمع من أن يكون الجسم الذي كانت تبحث عنه الجماهير ليقود وينسق ويجبر إلى حد كبير جميع مكونات المجتمع المدني المعارضة على أن تجلس على طاولة واحدة ممثلة في تحالف الحرية والتغيير. وكان لتكتيكات دعوة التجمع للتظاهر بصورة منفردة في الخامس والعشرين والحادي والثلاثين من ديسمبر 2018 ونجاح تلك المواكب، أثر كبير في توقيع القوى السياسية على إعلان الحرية والتغيير.

ومن ناحية أخرى، أعتقد أنه يمكن القول أن الترتيبات التنظيمية للتجمع وهياكله المختلفة قد مكنته من التغلب على الهجمة الأمنية المتعاظمة من جهاز الأمن السوداني. فعلى الرغم من اعتقال العشرات من قياداته، استطاع التجمع أن يواصل عمله بأقل تأثير ممكن، ولم يتغيب في أي يوم أو لحظة من لحظات الثورة السودانية حتى سقوط البشير في الحادي عشر من أبريل، وفي ذلك فقد نجحت إلى حد كبير طبيعة الهيكل الأفقي الذي تم تبنيه بالإضافة إلى هياكل الظل التي تم اعتمادها وتنفيذها بصورة مبهرة، سهلت انتقال القيادة ومنعت تعطيل عمل التحالف. من المهم أيضاً أن أشير إلى التأثير الذي وقع على التجمع بسبب عمليات الاختراق ومحاولات الاختراق الأمنية حيث تم إبعاد أحد أعضاء التجمع من الهياكل المختلفة ولاحقاً فصله بواسطة الجسم المهني الذي ينتمي إليه بناء على إشارات تربطه بعملية اختراق أمني من جهات داخلية وخارجية وغيرها من الحالات التي لم تحسم بصورة نهائية ولم يتم الوصول إلى قرارات في ما يخصها.

استطاع تجمع المهنيين كذلك أن يقدم تجربة متقدمة في العمل الإعلامي للثورة قادها مكتب إعلام تجمع المهنيين والذي كان كخلية النحل. فبعد أن بدأ مكتب الإعلام صغيراً وبعدد محدود، توسع خلال الثورة ليضم عدداً كبيراً من المجموعات المختلفة، من المتحدثين والناطقين الرسميين باسمه داخل وخارج السودان، إلى المحررين وكاتبي البيانات، ومصممي الغرافيكس ومديري منصات التجمع المختلفة في السوشيال ميديا، فاستطاع أن يخاطب الجميع من اللغة العربية الفصيحة والرصينة إلى (الراندوك).
كما ذكرت سابقاً، فقد كان مكتب الفعاليات في تجمع المهنيين، ومن ثم اللجنة الميدانية لقوى الحرية والتغيير من أهم أدوات ثورة ديسمبر. فقد كانت أكثر الهياكل احتكاكاً بالجماهير وارتباطاً بهم، من تنسيق للتظاهرات وأماكنها ومساراتها وصولاً للمساهمة الفاعلة والمباشرة في تشكيل لجان المقاومة والأحياء وغيرها من النشاطات الجماهيرية التي كان للجنة الميدانية القدح المعلى فيها. وبالتأكيد فإن قيمة اللجنة وقدرتها على الفعل أتت من كونها ضمت ممثلي الأحزاب السياسية والمجموعات المهنية على مستوى الميادين والفعل الجماهيري، وهو ماخلق بالتأكيد فارقاً كبيراً في طبيعة وديناميكية الحراك الجماهيري.

في التطور التدريجي لتجربة تجمع المهنيين والانطلاقة الاخيرة سنة 2018 وبعد إجازة اللائحة التي تنظم عمل تحالف الاجسام المهنية في تجمع المهنيين، كان الجميع يعلم أن هذه الأجسام ليست بديلاً للنقابات التي تنتج عن انتخابات عامة، وإنما هي أجسام موازية للنقابات التي صنعتها الإنقاذ، تهيكلت وطورت نفسها في ظل ظروف استثنائية ممثلة في القمع المنظم من قبل الدولة وإغلاق المجال العام.

لم يكن هنالك أبداً وخلال تجربة التجمع أي رأي يقول إن الأجسام الموجودة داخل التحالف تمثل بأي حال من الأحوال بديلاً للنقابات المنتخبة من القواعد، ولكن كان هنالك خلاف واضح بين رؤيتين، بين من يرى أن استحقاق التمثيل لقواعد المهنيين يجب أن ينتقل تدريجياً نحو الشرعية الانتخابية عبر النقابات المنتخبة، وبين من كان يرى أن تجمع المهنيين يجب أن يستمر بالشرعية الثورية حتى إذا ما تكونت النقابات المنتخبة بصورة سليمة. وهذا الخلاف في قضية محورية كهذه وعدم حسمها، شكل عائقاً أساسياً وكبيراً في طريق عمل التجمع، حيث بدأت شرعية الأجسام نفسها في التآكل تدريجياً خاصة مع بداية انفتاح المجال العام عقب الثورة، لاسيما تلك الأجسام التي لم تبدأ ولم تناقش أي إجراءات تسعى لاتخاذها في سبيل انتخاب النقابة المهنية أو القطاعية التي تمثلها.

وأعتقد أن قضية انتخاب النقابات وتشكلها كان من المفروض أن تكون الأولوية القصوى للتجمع عقب توقيع الوثيقة الدستورية، وأعتقد أن تبني ذلك والعمل في سبيل تحقيقه بصورة جماعية كان سيغير مسار التجمع نفسه ويمنع إلى حد كبير المسار الكارثي الذي مضى فيه التجمع بعد ذلك.

حدود الدور السياسي للتجمع

دخل تجمع المهنيين في مضمار العمل والتأثير السياسي المباشر عبر مساهمته في قيادة ثورة ديسمبر المجيدة، ومن ثم عبر إعلان الحرية والتغيير الذي استطاع توحيد معظم المكونات المدنية والسياسية، الإعلان الذي حدد إسقاط النظام عبر الأساليب المدنية كهدف محوري بالإضافة إلى فترة انتقالية تمهد للتحول الديمقراطي في السودان. وعقب سقوط البشير في أبريل 2019 وجد التجمع نفسه أمام مهام واسعة وضخمة وغير محدودة. ونظراً لوضعه المركزي حينها داخل تحالف الحرية والتغيير وبالنسبة للجماهير كان مطالباً بالإجابة عن تساؤلات عديدة لم تكن على الإطلاق من ضمن مهامه أو أجندته المتفق عليها. وأعتقد أن فشل التجمع في وضع حدود للدور السياسي الذي يمكن أو يجب أن يلعبه، كان من الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها، والأسوأ من ذلك هو الموقف الغريب والمشوّه الذي اتخذه التجمع، فبينما تم إقرار عدم المشاركة في مستويات السلطة السيادية أو التنفيذية كان التجمع يناقش ويأخذ قرارات في كل الملفات التنفيذية تقريباً، ويصدر البيانات ويقيم المؤتمرات الصحفية من أجل الضغط على السلطة الانتقالية في سبيل تنفيذها: السلطة الانتقالية التي رشح التجمع واختار معظم أعضائها تقريباً. وبالتأكيد فإن نقاش الملفات السياسية وأخذ القرارات فيها بتلك الكثافة كان من الأسباب التي جذّرت الخلافات داخل التجمع، حيث ظهرت حينها وبصورة أوضح التباينات الأيديولوجية والحزبية بين عضوية التجمع في ملفات اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة.

ساهم ذلك أيضاً في ابتعاد التجمع عن أدواره الأساسية المتمثلة في بناء وتعزيز النقابات وأدوارها في التمثيل والمناصرة والحماية الاجتماعية، فالانشغال الكثيف بالملف السياسي جعل القضية النقابية شبه هامشية، على الرغم من أن الزمن نفسه الذي استمر فيه التجمع موحداً لم يكن طويلاً حيث حدث الانقسام بعد تسعة أشهر تقريباً من توقيع الوثيقة الدستورية وبداية الفترة الانتقالية، إلا أنه كان من الأجدر أن يقوم التجمع مباشرة بتعريف وتحديد الدور السياسي الذي سيلعبه خلال الفترة الانتقالية والذي كان ممكناً أن يكون دوراً عاماً متعلقاً بتقريب وجهات النظر بين مكونات الحرية والتغيير، والضغط العام على السلطة ومكوناتها في سبيل الالتزام بتحقيق إعلان الحرية والتغيير والوثيقة الدستورية، مع وضع التركيز الأكبر على بناء النقابات وتعزيز قدرات المجتمع المدني بصورة عامة، وهو الدور الذي كان يمكن للتجمع أن يلعبه بجدارة من واقع المقبولية التي اكتسبها وقربه من جميع المكونات، وفي ذلك فقد كانت هنالك العديد من المبادرات باختصار:

- آلية دعم ومتابعة الأداء الحكومي، وهي آلية كان الهدف منها دعم ومتابعة الأداء الحكومي التنفيذي في القطاعات المختلفة عبر تشكيل مجموعات عمل تضم المجموعات المهنية والخبراء في كل مجال على حدة، وعبر خلق الصلات المباشرة مع المؤسسات الحكومية وقياداتها التنفيذية.
- منصة التحول الديمقراطي، وهي خلية تفكير جماعية كانت تهدف إلى جمع ممثلين عن كل المكونات السياسية والثورية والخبراء للنقاش حول قضايا الانتقال الرئيسية، وتحديد نقاط الاتفاق والخلاف ومن ثم صياغة برامج عمل متفق عليها والضغط والتنسيق الجماعي في سبيل تنفيذها.

القسم السادس | مستقبل التحالفات النقابية في السودان

شكلت أزمة تجمع المهنيين السودانيين والانقسام الذي أصابه صدمة كبيرة للحراك النقابي بصورة خاصة وللمجتمع المدني في السودان بصورة عامة. إلا أن ذلك لم يوقف مجهودات البناء والتنظيم النقابي. فعلى الرغم من كل الصعوبات والتحديات التي تغطي المشهد السوداني اليوم وفي مقدمتها انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر وتبعاته، فإن مستقبل العمل النقابي لا يزال يبدو مشرقاً وواعداً. كما أن الأدوار التي يمكن أن تلعبها التحالفات النقابية ذات الشرعية والمقبولية لا يمكن الاستغناء عنها إطلاقاً في طريق الانتقال والتحول الديمقراطي في السودان.

صادقت الحكومة الانتقالية المنقلب عليها في العام الماضي على اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 87 الخاصة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والاتفاقية رقم 144 الخاصة بالمشاورات الثلاثية، ما يفتح المجال أمام العمل النقابي المنظم بدون الحاجة في الحقيقة لأي تشريعات أو قوانين حكومية محلية.

تنشط اليوم في الأوساط النقابية مجموعات عديدة وبخلفيات سياسية وحزبية متنوعة، ولكن بصورة عامة يمكن تقسيم تلك المجموعات إلى مجموعتين رئيسيتين. الأولى، هي مجموعة القوى الثورية والديمقراطية وهي التي تتشكل من كل القوى النقابية التي ساهمت في قيادة ثورة ديسمبر. وعلى الرغم من اتفاقها العام على مبادئ الديمقراطية والحكم المدني إلا أنها مختلفة سياسياً وأيديولوجياً في قضايا عديدة، الأمر الذي قد يدفع إلى تعدد نقابي وتشكيلات نقابية متعددة في القطاع أو مجال العمل الواحد، ما سيكون له تأثير سلبي جداً على إمكانية مساهمة التنظيمات النقابية في مهام إسقاط الانقلاب العسكري وتحقيق الانتقال الديمقراطي. الثانية، ومن الممكن أن تصبح أكثر تنظيماً وهي المجموعة المشكلة من بقايا نقابات سلطة النظام المباد، والتي تسعى لاسترداد وجودها النقابي عبر التقرب من السلطة العسكرية القائمة اليوم.

من السلبيات الكبيرة التي أنتجتها وقائع التجربة الانتقالية المنقلب عليها كانت لجان التسيير النقابية المعينة بواسطة السلطة. فعلى الرغم من وجود تبريرات قد تكون مفهومة لاتخاذ تلك الخطوة من حيث ضرورة الحفاظ على أصول النقابات وتسيير أعمالها والتزاماتها ومحاصرة نقابات النظام المباد وتحركاتها، إلا أن العديد من تلك اللجان كانت قد بدأت تتحول تدريجياً لتقوم بمهام نقابية مباشرة. وأعتقد أن اللجان التسييرية المعينة أخرت وعطلت بصورة كبيرة خطوات البناء والتنظيم النقابي وساهمت في إحداث شروخ في جسد الحركة النقابية الديمقراطية التي ساهمت في قيادة ثورة ديسمبر. كما أنها أصبحت ساحة كبيرة للصراع الحزبي وكانت كل المكونات السياسية الحزبية بلا استثناء تدفع إلى تسمية منسوبيها في لجان التسيير النقابية، في عمل غير مفهوم وغير مبرر. فهي في أوضاعها تلك لم تكن تمثل أي مكسب مهم بل إنهاك إضافي لقوى سياسية منهكة أصلاً من مهام انتقال ضخمة وعظيمة.

التفكير في إنتاج تحالف نقابي ثوري يستطيع أن يساهم في قيادة الجماهير نحو إسقاط الانقلاب وإنجاز التحول الديمقراطي هو التفكير المسيطر على العديد من الفاعلين في المجال النقابي، وهو محاولة استنساخ تجارب التحالف النقابي في السودان التي قادت أو ساهمت في قيادة الثورات الشعبية في السودان والتي أسقطت ثلاث دكتاتوريات عسكرية في العام 1964، 1985 و 2019. ولكن ربما يجب أن نسأل سؤالاً مهماً أيضاً وهو لماذا فشلت كل هذه التجارب النقابية وكل ذلك الزخم والتاريخ النقابي العظيم في السودان في الاستمرار والحفاظ على تجربة تحالفية راسخة ومستمرة ومتماسكة؟ أعتقد أن الحمولات السياسية السلطوية الضخمة كانت هي السبب وراء انهيار وفشل تلك التجارب باستمرار.

بالتأكيد كان عامل السلطات الدكتاتورية والعسكرية والتي حكمت البلاد لأكثر من 50 عاماً من عمر الدولة الحديثة المستقلة في السودان أساسياً في ضعف كل أشكال العمل والتنظيم المدني. وقد عانت الحركة النقابية كثيراً من ذلك وبالأخص في ظل نظام الجبهة الإسلامية التي سيطرت على مفاصل البلاد عقب انقلاب 1989 وقامت بحل النقابات ومصادرتها ومطاردة النقابيين والنقابيات وتشريدهم وقتلهم وتعذيبهم.

ولكن على الرغم من ذلك فإنه يمكن القول إن توجهات حركة التحالفات النقابية لاسيما في فترات الانتقال وفي ظل الأنظمة الديمقراطية القصيرة كانت تضعها في الغالب في نواة الصراع السياسي الحزبي على السلطة، ما جعلها على الدوام في تلك الفترات في حالة تجاذب بين التيارات الحزبية لاسيما العقائدية منها في اليمين واليسار. وغابت بشكل أو بآخر التحالفات النقابية المستقلة من الصراع السلطوي والتي تمتلك زمام أمرها بل وتستطيع أن تشكل اداة ضغط ورقابة مهمة في ظل الأنظمة الديمقراطية لاسيما في لحظات التحول الديمقراطي العصيبة والمتقلبة.

تحتاج الحركة النقابية في السودان إلى أن تجد لها موطئ قدم مستقل من التيارات الحزبية، بل يحتاج إلى ذلك بشدة المجتمع المدني في السودان والسودان نفسه الذي تسعى جماهير ثورة ديسمبر المتفانية والتي ما تزال تملأ الشوارع إلى أن تراه يمضي في طريق التحول الديمقراطي. حركة نقابية تقوم وتنشأ بصورة أساسية ومحورية على قضايا منسوبيها الاجتماعية والاقتصادية، تمتلك الشرعية المؤسسية والتمثيلية، ديمقراطية وضد الحكم الشمولي والدكتاتوري بلا مواربة، تساهم في قيادة جميع الجماهير بلا استثناء ضد الأنظمة القهرية، ولكنها تعرف حدود أدوارها السياسية بوضوح ولا تغفل أبداً عن أن دورها المثالي في ظل أزمنة الانتقال والديمقراطية وكونه يأتي من قدرتها التي لاتضاهى في الرقابة والضغط على جميع الفاعلين السياسيين وفي تقريب وجهات النظر بينهم أيضاً في تحديات التأسيس والانتقال الديمقراطي.

ومع استمرار تصاعد مجهودات البناء النقابي في عدد من القطاعات اليوم في السودان، أتمنى أن نستوعب دروس التاريخ بصورة جيدة، وأن نعي أهمية الحفاظ على مؤسساتنا المدنية وتنظيماتنا النقابية بأن نبعدها ما أمكن عن الصراعات الحزبية وأن نعلم أن محاولات تجييرها لخدمة خط أو تيار حزبي أو سياسي إنما تهزم النقابة أول ماتهزم وتفقدها بصورة مباشرة أدنى قدرة على التأثير على المجال السياسي العام لتفقد تدريجياً حتى تأثيرها وفاعليتها في أوساط منسوبيها. وأعتقد أننا يمكن أن نشهد في المستقبل القريب تحالفاً أو تحالفات نقابية استراتيجية ممتدة العمر والتأثير والفاعلية وهي التي ستشكل بالتأكيد حجر زاوية مهماً للمجتمع المدني السوداني ونشاطه وفعاليته وتطلعاته نحو تأسيس الدولة الديمقراطية الحديثة، الأمر الذي يتطلب، بالإضافة إلى تحقيق الاستقلالية وتحديد الأدوار السياسية، القدرة على تجاوز مفهوم الأجسام النقابية الموازية والمؤقتة نحو تنظيمات نقابية شرعية ومؤسسة من القاعدة إلى القمة متى ما انتفت الظروف الموضوعية التي دفعت إلى تشكلها في المقام الأول، وعموماً أن يكون سؤال الشرعية المؤسسية حاضراً على الدوام في أضابير الحركة النقابية وتنظيماتها.

ملاحق

ملحق 1 : ميثاق الدفاع عن حرية العمل النقابي - ديسمبر 2016
(ميثاق مشترك تم الاتفاق عليه ولكنه لم يعلن بين لجنة أطباء السودان المركزية، التحالف الديمقراطي للمحامين وشبكة الصحافيين السودانيين).

ملحق 2 : ميثاق تجمع المهنيين السودانيين - تم الإعلان عنه في يوليو 2018

ملحق 3 : خطة عمل تجمع المهنيين السودانيين - لم تعلن، تم الاتفاق عليها واعتمادها داخلياً في يوليو 2018

ملحق 4 : دراسة تجمع المهنيين السودانيين حول وضع الأجور في السودان - نوفمبر 2018

ملحق 5 : بيان تغيير مكان وطبيعة فعالية 25 ديسمبر - 23 ديسمبر 2018

ملحق 6 : إعلان الحرية والتغيير - 1 يناير 2019

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس